Management and Social Perspectives
ISSN : 2830-9022 EISSN: 2830-9448

المجلد 02 /العدد 01
جوان 2023, ص. 136-148

قراءة في آليات تمهين التكوين الجامعي - الدروس المستفادة للجزائر من التجربة الألمانية -

Reading into the mechanisms for qualifying university training - lessons learned by Algeria from German experience -

بوطمين منى[1]*، د. بن لحرش صراح [2]

[1]جامعة أم البواقي، مخبر الابتكار والهندسة المالية (الجزائر)
boutamine.mouna@univ-oeb.dz

[2]جامعة أم البواقي، مخبر المحاسبة، المالية، الجباية والتأمين (الجزائر)
benlaharche.sarah@univ-oeb.dz

تاريخ الإرسال: 2023/02/02 تاريخ القبول: 2023/03/27 تاريخ النشر: 2023/06/30

ملخص:

تهدف هذه الورقة البحثية إلى إبراز وتحديد نوع العلاقة الموجودة بين برامج التعليم العالي ومتطلبات سوق العمل بصورة تلائم تطلعات المجتمع، وقصد توضيح متغيرات الدراسة تم الاعتماد على المنهج الوصفي لتحديد المفاهيم النظرية إلى جانب المنهج التحليلي في استطلاع وتحليل البيانات العلمية.

توصلت هذه الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها الاستفادة من النموذج الألماني والأخذ باستراتيجيته كحل لمشكلات حاملي الشهادات بالجزائر.

كلمات مفتاحية: الجامعة، سوق العمل، التعليم العالي، البرامج التعليمية، التمهين، الجزائر

Abstract:

This paper aims to highlight and determine the type of relationship that exists between higher education programmes and labour market requirements in a manner appropriate to society's aspirations, in order to clarify the variables of the study, the descriptive approach was used to define theoretical concepts as well as the analytical approach in the survey and analysis of scientific data.

This study has produced a series of results, the most important of which is the use of the German model and the introduction of its strategy as a solution to the problems of the holders of certificates in Algeria.

Keywords: University, Labour Market, Higher Education, Educational Programs, Apprenticeship, Algeria, Germany.

المؤلف المرسل: بوطمين منى، الإيميل: boutamine.mouna@univ-oeb.dz

1.مقدمة

إن غاية الأمم اليوم هو تحقيق التقدم والتطور في جميع المجالات والذي يبنى من خلال مستوى الأداء الذي تقدمه المنظمات القائمة على الاقتصاد المعرفي فأصبحت غايتها إحداث تغييرات جذرية تمس مصلحة الأفراد بالمرتبة الأولى، وباعتبار المؤسسات الجامعية نقطة الانطلاق نحو تنمية المجتمع، فقد صبحت تعمل بشكل متزايد وديناميكي على إقامة البرامج اللازمة لتحسين مخرجات التعليم الجامعي بصفة تجعلها قادرة على شغل المناصب الوظيفية.

إن الاستجابة للسياسات التي يفرضها سوق العمل شرط أساسي لتحقيق التنمية الاقتصادية وإشباع حاجات المجتمع المتزايدة، وهذا يستدعي بالضرورة تكيف حملة الشهادات وخريجي الجامعات مع هذه السياسات، وهذا ما يضع الفرد أمام تحديات الإدماج المهني.

وعليه فان تحقيق التوزان والموائمة بين نتاج الجامعات والسوق المهني أصبح يمثل الواجهة الجديدة لتأهيل العنصر البشري، وعلى هذا الأساس ظهرت عدة آليات تحقق الهدف التعليمي والعملي المراد في إطار موحد، وقد ظهرت بوادره بنجاح في العالم المتقدم، وعلى نفس النهج سعت الجزائر إلى تجسيد هذا العمل التنسيقي عبر كافة المجالات رغم وجود عدة فجوات بالاحتياجات التكوينية مقارنة بالمؤهلات والشهادات العلمية.

- **اشكالية الدراسة:**

بناء على ما سبق ذكره، وقصد توضيح معالم الورقة البحثية تم صياغة الإشكالية على النحو الآتي:

- ـ ماهي الاستراتيجيات التي تعتمدها المؤسسات الجامعية الألمانية في تغطية متطلبات سوق العمل؟ وكيف يمكن للجامعات الجزائرية الاستفادة من ذلك في تحقيق المواءمة بين مخرجات التكوين الجامعي والقطاع الوظيفي؟

- **الأسئلة الفرعية:**

من أجل الإجابة على إشكالية الدراسة، تم طرح التساؤلات الفرعية الآتية:

- ما العلاقة بين جودة التعليم العالي بالجامعات وسوق العمل؟
- هل تعمل البرامج التعليمية المعتمدة في المؤسسات الجامعية الألمانية في رفع معدلات العمالة؟
- كيف يؤثر التحول نحو النظام الإصلاحي (ل.م.د) على معدلات البطالة؟

- **فرضيات الدراسة:**

قصد الإجابة عن التساؤلات الفرعية تم صياغة الفرضيات التالية:

- هناك علاقة تكاملية بين جودة التعليم العالي بالجامعات والإدماج المهني من خلال البرامج التعليمية التي توفرها الجامعة والتي تتناسب مع وظائف العمل الموجودة؛
- تعمل الجامعات الألمانية على انتهاج برامج تعليمية تمثل استراتيجيات مدروسة تلائم احتياجات ومتطلبات الوظائف المعروضة وبالتالي رفع معدلات العمالة؛
- يؤثر النظام الإصلاحي (ل.م.د) على زيادة معدلات البطالة بسبب عدم التوافق بين مخرجات هذا النظام مع احتياجات الوظائف المعروضة في سوق العمل.

➢ **أهمية الدراسة:**

تستمد هذه الدراسة أهميتها من أهمية التكوين الجامعي الذي يعد أحد الركائز الأساسية في تأهيل الموارد البشرية والذي له ارتباط وثيق ومباشر بسوق العمل وعليه تعمل هذه الدراسة على إثراء المعارف حول موضوع تمهين التكوين الجامعي وتقديم نتائج يمكن الاستفادة منها في سد الفجوة بين مخرجات التعليم العالي والوظائف المطلوبة.

➢ **أهداف الدراسة:**

جاءت هذه الدراسة لتحقيق الأهداف الآتية:

- تحديد العلاقة التي تربط بين التكوين الجامعي ومتطلبات عالم الشغل.
- التعرف على التقنيات والبرامج المستخدمة التي تنتهجها الجامعات الألمانية لسد احتياجات سوق العمل؛
- الوقوف على واقع النظام الإصلاحي (ل.م.د) وسوق العمل بالجزائر في ظل تزايد معدلات البطالة؛
- الاستفادة من التجربة الألمانية في تحسين آليات التمهين التكوين الجامعي الجزائري.

2. ماهية التكوين الجامعي وسوق العمل:

تقوم المجتمعات اليوم على قاعدة التعليم والمعرفة، لأن هذه القيم هي أساس التميز هذا من جهة، ومن جهة أخرى فإن هذه المعارف تحتاج إلى استثمارها في الميدان العملي حتى يتم الاستفادة منها بالشكل الصحيح، وفي خضم هذا التفاعل يظهر مصطلح التكوين الجامعي وسوق العمل كمفهومين أساسيين يجب التطرق إليها لفهم موضوع الدراسة.

-

1.2 . التكوين الجامعي:

تعتبر المؤسسات الجامعية اليوم وليدة الاجتهادات والمساعي العلمية لتحسين المستوى الثقافي والتعليمي للأفراد، فظهر التكوين الجامعي كأحد أهم الوظائف التي تنتهجها الجامعة لتحقيق المبتغى المعرفي المطلوب.

- **مفهوم التكوين الجامعي:**

في ظل توسع الأبحاث والدراسات العلمية، شكل مصطلح التكوين الجامعي نقطة اهتمام مشتركة بين الباحثين الذين كانت لهم عدة اجتهادات في تعريفه، أبرزها ما يلي:

- عملية تأهيل الطاقات البشرية ذات المستوى العالي قصد توجيهه للقيام بالأبحاث العلمية وإنتاج المعرفة بمختلف تطبيقاتها وتحقيق التنظيم السياسي والاقتصادي والاجتماعي لإدارة المجتمع والدولة.[1]

- في حين أن التعريف الإجرائي للتكوين الجامعي فكان عبارة عن عملية تعليمية متخصصة بين أستاذ يملك برامج تدريسية ووسائل تعليمية مع طالب يمللك قدرات معينة، تترجم بعد فترة معينة إلى شهادة جامعية تسمح له بتحقيق الطموح العلمي في إطار تنمية وتطوير المجتمع.[2]

- من خلال التعاريف السابقة الذكر يمكن إعطاء تعريف شامل للتكوين الجامعي على أنه: عمليات وممارسات هادفة لتأهيل الموارد البشرية داخل الجامعة من خلال المعارف والبيانات العلمية المكتسبة في المحيط الجامعي وهذا بهدف اعدادهم ميدانيا لشغل المناصب الوظيفية المتعلقة بتخصصاتهم.

- **أهمية التكوين الجامعي:**

يعتبر التكوين الجامعي أحد أهم الوظائف الأساسية في الجامعة انطلاقا من الدور الكبير الذي يقدمه في تطوير المهارات وتلقين المعارف الهادفة في إعداد الموارد البشرية وتنميتها ثقافيا ومهنيا وفنيا، وبالتالي المساهمة في تقدم المجتمعات وتطورها وهذا شرط الاستجابة لأهداف عديدة تكون محددة بشكل دقيق وتوفير أساليب بيداغوجية، ومن جهة أخرى لا بد من مراعاة شروط تلبية الحاجيات الخاصة بالمتكونين والتنظيم المناسب.[3]

2.2 مفهوم سوق العمل ونشاطاته:

يعد مصطلح سوق العمل ذا أهمية بالغة بين الأوساط الاقتصادية، ومن هذا المنطلق اجتهد العديد من الباحثين في تعريفه، نذكر من هذه التعريفات ما يلي:

- منظمة العمل الدولية عرفته على أنه: مكان جغرافي تتواجد فيه العناصر البشرية والتي تكون مؤهلة للقيام بالأعمال بشكل مستمر ويتكون من محورين أساسيين هما: العرض والطلب.[4]

- هو مؤسسة تنظيمية اقتصادية يتفاعل فيها العرض على العمل والطلب عليه قصد بيع الخدمات المتواجدة بسوق العمل وشرائها، وتسعيرها من جانب آخر.[5]

استنادا إلى التعريفات السابقة الذكر، يمكن استنتاج تعريف ملم بمصطلح سوق العمل على أنه: المجال الجغرافي لممارسات النشطات المتعلقة بعالم الشغل، ويمثل مكان التقاء العرض والطلب على المهن تحكمه سياسات وإجراءات قانونية معينة.

ويجدر الإشارة إلى أن نشاطات سوق العمل تساهم في خلق مجموعة من العناصر المتمثلة في التشغيل والبطالة وكذا الأجور.[6]

3. تمهين التكوين الجامعي بألمانيا:

في خضم التطورات الحاصلة والتسارع الديناميكي الذي يعيشه العالم، لفتت الدول الرائدة الانتباه في تحقيق التميز المعرفي والتفوق الاقتصادي وتعتبر دولة ألمانيا أنجع مثال في تحقيق الموائمة بين نتاج الجامعات والقطاع الوظيفي.

1.3 .واقع التعليم العالي بالجامعات الألمانية:

انطلاقا من معطيات مكتب الإحصاء الاتحادي (Destatis) للموسم الدراسي 2020/2021 حصل ما يقارب 518000 طالب وطلبة دكتوراه على درجة علمية في مؤسسات التعلم العالي، وهذا يمثل زيادة معتبرة بنسبة 9% مقارنة بالموسم الدراسي 2020 الذي شهد فترة وباء كورونا حيث أشارت الإحصائيات آنذاك إلى 477.000 طالب خاصة وأن العديد من الاختبارات المتعلقة بالفصل الدراسي تم تأجيلها، وفي المقابل شهدت مؤسسات التعليم العالي والمستشفيات الجامعية بألمانيا زيادة بنسبة 2.9% في عدد الأشخاص الملتحقين للعمل بها، أي ما يقارب 781.200 شخص مقارنة بسنة 2022. [7]

في ظل تطور البيئة الرقمية، كان لدولة ألمانيا دور في تبني التعليم الإلكتروني داخل جامعاتها، فانطلاقا من التقرير الخاص بمعهد Portulans لعام 2020، تم ترتيب 10 دول الأولى الرائدة في مجال تطبيق وتأثير تكنولوجيا المعلومات والاتصالات كالاتي:

جدول رقم (01): ترتيب الدول العشر الأولى في مجال تطبيق وتأثير تكنولوجيا المعلومات والاتصالات

Country	NRI Rank	NRI Score
Sweden	1	82.75
Denmark	2	82.19
Singapore	3	81.39
Netherlands	4	81.37
Switzerland	5	80.41
Finland	6	80.16
Norway	7	79.39

United states	8	78.91
Germany	9	77.48
United Kingdom	10	76.27

المصدر: توفيق بوخدوني. (2021). متطلبات تطبيق التعليم الرقمي في الجامعة الجزائرية بالاعتماد على التجربة الألمانية. مجلة دراسات في علوم الإنسان والمجتمع-جامعة جيجل، 4(4)، الصفحات 66-75.

من خلال معطيات الجدول أعلاه يظهر تمركز الدول الرائدة في مجال جاهزية شبكة الأنترنت من حيث المرتبة الدولية وما يوافقها من مجموع النقاط المحصلة، وعليه فان دولة ألمانيا احتلت المرتبة التاسعة عالميا وفق المؤشر المذكور بمعدل 77.48 نقطة مما يدل على هيمنتها في البرمجيات الرقمية وامتلاكها للأساس التكنولوجي اللازم لنجاح التطبيق التعليمي الإلكتروني.

2.3 سوق العمل في ألمانيا:

أشارت الإحصائيات المتعلقة بسوق العمل في ألمانيا سنة 2017 إلى:[8]

- حوالي 43.3 مليون شخص حصل على وظيفة في ألمانيا وهو ما يقارب النصف الإجمالي لعدد السكان؛
- زيادة عدد السكان العاملين بالأجر خلال 12 عاما لعدة عوامل منها ارتفاع معدلات المهاجرين الراغبين في العمل بألمانيا؛
- يعمل ما يقارب ثلاثة أرباع من السكان العاملين في قطاع الخدمات، في حين أن 24% من السكان عاملون في قطاع التصنيع، أما الوظائف الزراعية فقد قاربت 1% ويعمل 5.5 مليون شخص في شركات حرفية؛
- تدني معدلات البطالة في ألمانيا إلى 5.7%، حيث تملك هذه الأخيرة أدنى معدل لبطالة الشباب في الاتحاد الأوروبي.

أما معطيات مكتب الإحصاء الاتحادي (Destatis) لسنة 2022 في ألمانيا فقد أشارت إلى:[9]

- 45.5 مليون شخص في العمالة؛
- 75.8%معدل العمالة؛
- 34.3 مليون موظف باشتراكات التأمين الاجتماعي.

3.3 التعليم التعاوني كأحد الآليات لتحقيق التوافق بين قطاع التعليم العالي والقطاع الوظيفي بألمانيا:

التعليم التعاوني هو نموذج تدريسي يتضمن تقسيم المتعلمين إلى فرق صغيرة منظمة تبعا لاستراتيجية محددة كالحوار، هدفه تبادل المعلومات والأفكار واكتساب المعرفة بطرق إيجابية. [10]

وقد كانت ألمانيا أولى الدول التي ساعرت إلى تطبيق هذا النهج التعليمي وهذا ما تظهره نتائج الجدول الآتي:

جدول رقم (02): إحصائيات التعليم التعاوني في ألمانيا:

السنة	برامج التعليم التعاوني	المؤسسات المتعاونة	تعداد الطلبة
2004	512	18168	40982
2005	545	18911	42467
2006	608	22003	43536
2007	666	24246	43220
2008	687	24572	43991
2009	712	26121	48796
2010	776	27900	50764
2011	879	40555	59628
2012	910	45630	64093
2013	1014	39622	64358
2014	1505	41466	94723
2015	1553	42951	95240
2016	1592	47458	100739

المصدر: خامرة بوعمامة، والداوي الشيخ. (2018). التعليم التعاوني بألمانيا كخيار استراتيجي لتحقيق التوافق بين مخرجات التعليم العالي و متطلبات سوق الشغل"التجربة الألمانية أنموذجا". *المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، 5*(1)، الصفحات 01-12.

يمثل الجدول أعلاه بيانات رقمية لبرامج التعليم العالي المتواجدة في المؤسسات المتعاونة وتطور تعداد الطلبة فيها خلال الفترة الزمنية الممتدة من سنة 2004 إلى 2016، حيث يلاحظ زيادة مستمرة في التعداد الرقمي لبرامج التعليم التعاوني من 512 برنامج سنة 2004 إلى 1592 برنامج سنة 2016 صاحبه زيادة في عدد المؤسسات المتعاونة من 18168 مؤسسة سنة 2004 وصولا إلى 47458 مؤسسة متعاونة خلال عام 2016، وهذا الارتفاع كان نتيجة للتزايد المستمر لتعداد الطلبة الذين بلغ عددهم 100739 طالبا سنة 2016 بعدما كان يتراوح بين 40982 طالبا سنة 2004.

وانطلاقا من هذه المعطيات تم الوصول إلى أن التعليم التعاوني حظي بشعبية بين أوساط الطلبة الراغبين في الولوج إلى عالم الشغل وتلقي المهارات الضرورية لذلك، خاصة وأنه يمكن اكساب الطلبة المعارف العلمية والتطبيقية بشكل مزدوج مما يمنحهم فرصة الحصول على وظائف في شتى القطاعات.

4. تحقيق الموائمة بين المخرجات الجامعية وسوق العمل بالجزائر

تعيش الجزائر اليوم مجموعة من التغيرات المستمرة التي مست قطاع التعليم العالي والادماج المهني على حد سواء مما استدعى ضرورة تدخل الخبراء والمختصين لتحليل الوضعية المعنية وإيجاد الحلول المناسبة.

1.4 واقع التعليم العالي والتكوين الجامعي في الجزائر:

تحوز المنظومة الجامعية الجزائرية على 63 مؤسسة للتعليم العالي والتي وزعت على 43 ولاية، والمتضمنة للتعداد الآتي:[11]

- 27 جامعة و20 مركزا جامعيا؛
- 12 مدرسة وطنية عليا؛
- 04 مدارس عليا للأساتذة؛
- كما توجد مؤسسات للتكوين العالي، المعاهد والمدارس خارج قطاع التعليم العالي لا تأخذ في التعداد.

➢ **نظام ل.م.د:**

في ظل التحول من النظام الكلاسيكي والإصلاحات التي شهدها قطاع التعليم العالي تبنت الجزائر نظام ل م د في 20 أفريل 2002 بمعية اللجنة الوطنية لإصلاح منظومة التعليم العالي وبمصادقة مجلس الوزراء، كواجهة جديدة دخلت حيز التنفيذ خلال الموسم الجامعي 2005/2004، والذي تمتد جذوره الأولى إلى البلدان الأنجلوسكسونية.[12]

كان الهدف من وراء تبني هذا النظام هو منح الاستقلالية والانفتاح للجامعات على العالم والمحيط الخارجي؛ وخفض الحجم الساعي، وبالتالي خفض الكلفة بما يسرع في عرض المتخرجين على عالم الشغل؛ والأهم كان التماشي مع متطلبات العصر.[13]

2.4 تذبذبات سوق العمل في الجزائر:

خلال السنوات الأخيرة شهد سوق الشغل في الجزائر مجموعة من الاختلالات التي هددت شرائح المجتمع الجزائري خاصة بين الأوساط الشبابية اللذين لا يتجاوز أعمارهم 35 سنة، وعلى هذا النحو عرفت البطالة ارتفاعا كبيرا في معدلاتها إلى ما يقارب 30%، وهذا يرجع لعدة أسباب أهمها عدم تلائم مخرجات التعليم العالي مع متطلبات سوق العمل.[14]

ويمثل الجدول الآتي التغير المستمر في معدلات البطالة خلال الفترة الزمنية (1995-2020)

الجدول رقم (03): معدلات البطالة في الجزائر

السنة	معدلات البطالة %	السنة	معدلات البطالة %	السنة	معدلات البطالة %
1995	31,8400002	2004	17,6499996	2013	9,81999969
1996	28,6110001	2005	15,2700005	2014	10,6000004

11,1999998	2015	12,2700005	2006	25,4300003	1997
10,1999998	2016	13.79	2007	26,7019997	1998
11,99600029	2017	11,3299999	2008	28,3110008	1999
12,1450046	2018	10,1599998	2009	29,7700005	2000
12,349	2019	9,96000004	2010	25,8999992	2001
14,2	2020	9,96000004	2011	25,8999996	2002
/	/	10,9700003	2012	23,7199993	2003

المصدر: أسماء جعفري . (2021). تطور كل من الإنفاق الحكومي وعدد السكان ومعدلات البطالة في الجزائر خلال الفترة (1995-2020). *مجلة التنمية البشرية وادارة الموارد البشرية، 8*(2)، الصفحات 55-72.

تشير الإحصائيات المتواجدة في الجدول السابق إلى تذبذب في معدلات البطالة حيث شهدت انخفاضا من نسبة 31,8400002% لتصل إلى 9,81999969% في الفترة الممتدة من عام 1995 إلى غاية عام 2013، الأمر الذي دل على وجود فرص عمل في القطاع الوظيفي والتوافق بين العرض على العمل والطلب عليه، إلا أن هذه المعدلات عرفت تذبذبا طفيفا في معدلات البطالة لم يتجاوز سقف 10,9700003%، في حين أن السنوات التي تليها وبالتحديد سنة 2020 شهدت ارتفاعا كبيرا في معدلات البطالة في آخر سنة وهي 14,2%، الأمر الذي يشير إلى وجود اختلال واضح في سوق العمل الجزائري والذي يستدعي إيجاد حلول لتقليص الفجوة بين مخرجات التعليم العالي وسوق الشغل.

3.4 الحلول المقترحة من قبل الحكومة الجزائرية لتحقيق الملاءمة بين التكوين الجامعي والقطاع الوظيفي:

سعت الجزائر إلى وضع مجموعة من الاستراتيجيات لحل المشاكل الناتجة عن التزايد المستمر لحملة الشهادات الجامعية مقارنة بالسوق الوظيفي والممثلة في:

- **التعليم الإلكتروني كآلية لتقليص فجوة التكوين الجامعي ومتطلبات سوق العمل:**

لقد قامت الدولة الجزائرية بإطلاق المشروع الوطني للتعليم الإلكتروني بالجامعة من خلال التقرير الخاص بالأولويات والتخطيط سنة 2007 والذي تم إعداده في سبتمبر 2006 رغبة منها في تجسيد ثقافة التعليم الإلكتروني في مناهج التعليم العالي.[15]

من بين أهم نماذج التعليم الإلكتروني التي استخدمتها وزارة التعليم العالي والبحث العلمي الجزائرية منصة "مودل" كبرنامج تطبيقي مجاني على شبكة الأنترنت والذي يعمل على توفير المناخ التعليمي المناسب للطالب وإضافة مصادر للتعلم كصفحات الويب والاختبارات الإلكترونية وتصحيحها في إطار المتابعة والتوجيه المستمر للطلبة.[16]

- **الشراكات بين الجامعات الجزائرية والمؤسسات الاقتصادية لتفعيل تمهين التكوين الجامعي:**

قامت الدولة الجزائرية بتوقيع شراكات بين المؤسسات الجامعية والقطاع الوظيفي نذكر منها:[17]

- توقيع جامعة هواري بومدين للعلوم والتكنولوجيا بباب الزوار اتفاقيات مع مؤسسات عمومية اقتصادية مثل سونلغاز، سوناطراك من أجل سد الحاجيات الوظيفية، حيث تم توظيف 20 خريج جامعي من قبل مؤسسة سونلغاز و15 خريج جامعي في مؤسسة اتصالات الجزائر سنة 2013.
- كما عملت جامعة قسنطينة 1 على إبرام العديد من الاتفاقيات والتي كان لها الحظ في التوقيع على 190 اتفاقية مع عدة مؤسسات اقتصادية في إطار تكوين الطلبة، وخلال تنظيم الصالون الرابع للتشغيل يوم 11 جوان 2013 أقرت المسؤولة عن العلاقات بين جامعة قسنطينة 1 والمؤسسات الاقتصادية عن:

✓ ابرام جامعة قسنطينة 1 ل 183 اتفاقية شملت بحث وتربص مع مؤسسات وطنية في قسنطينة والولايات الأخرى كجيجل وسكيكدة، ميلة، ورقلة؛

✓ توقيع 6 اتفاقيات مع مؤسسات ذات وزن اقتصادي كبير منها "سوناطراك" وشركات الميكانيك والتي شملت مؤسسات الجرارات الفلاحية، و"جيرمان" ومتعاملي الهاتف النقال بهدف مساعدة الطلبة المتفوقين في انجاز مذكرات تخرجهم من خلال استقبالهم في إعداد الجوانب التطبيقية، واحتمالية توظيفهم في حالة إثبات كفاءتهم.

- **آليات الدولة الجزائرية لمكافحة البطالة لدى خريجي الجامعة**

كما كان للدولة الجزائرية اهتمام خاص بالفئة الشبابية التي كانت تعاني من آثار البطالة فقامت بإنشاء:[18]

- جهاز الاندماج المهني للشباب؛
- صندوق دعم تشغيل الشباب (FAEJ)
- الصندوق الوطني للتأمين على البطالة (CNAC)
- وكالة التنمية الاجتماعية (ADS)
- الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار (ANDI)
- الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية (ANADE) لدعم تشغيل الشباب وعقود ما قبل التشغيل (CPE).

5. خاتمة

إن غاية الدول اليوم تكمن في تبني محاولات فكرية وترجمتها على الميدان التطبيقي، بمعنى تحويل المعارف المكتسبة في الجامعات وترجمتها إلى وظائف تحقق النمو الاقتصادي،

وقد كانت ألمانيا نموذجا مثاليا في ذلك خاصة وأن امتلاكها للذخيرة البشرية المناسبة والمدعمة بالركيزة التكنولوجية المطورة ساعدها في تحقيق استثمار بشري منتج، وتبقى مساعي الدولة الجزائرية في التكفل بالفرد الجزائري ضعيفة إلى حد ما وتحتاج إلى إعادة النظر في منظومتها التعليمية ونظام سوق العمل بها.

على ضوء ما جاءت به هذه الورقة البحثية واستكمالا للبحوث الأكاديمية المتعلقة بموضوع الدراسة، تم التوصل إلى النتائج الآتية:

- اختلال سياسات سوق العمل تؤثر على التنمية الاقتصادية للوطن
- امتلاك ألمانيا تعدادا تكنولوجيا رقميا ضخما مكنها من سد احتياجات أفراد مجتمعها ومتطلباته؛
- وجود فجوة بين نتاج نظام التعليم العالي الجزائري وتذبذبات سوق العمل ساهم في اهدار الطاقات البشرية؛
- الشراكات الموقعة بين مؤسسات التعليم العالي الجزائرية والمؤسسات الاقتصادية حققت نتائج إيجابية في توفير مناصب الشغل؛
- أهمية التعليم الإلكتروني في تحسين جودة الأنظمة التعليمية بالجامعات من خلال منصات التعليم الرقمية.

إن النتائج المذكورة أعلاه استوجبت اقتراح التوصيات الآتية:

- ضرورة الاستفادة من البرامج الألمانية في تكوين خريجي الجامعات وادماجهم في سوق العمل بالجزائر؛
- تكثيف المشاريع المقاولاتية كأحد الحلول الهادفة لامتصاص البطالة داخل المجتمع الجزائري؛
- تلقين المعارف المناسبة لشغل الوظائف المعروضة كصورة حقيقة للاستثمار البشري؛
- العمل على تلقين برامج الرقمنة والعتاد التكنولوجي بالجزائر؛
- مراجعة القرارات المتعلقة بالإصلاحات التي مست قطاع التعليم العالي بالشكل الذي يناسب معطيات بيئة المجتمع الجزائري وسوق العمل.

6. الهوامش والمراجع:

[1]- عبد الكريم سعودي. (2019). أنماط التكوين في الجامعة الجزائرية "الواقع والمأمول". *مجلة الساورة للدراسات الإنسانية والاجتماعية، 05*(02)، الصفحات 68-87.

[2] - سومية هادف. (2018). مدى تماشي التكوين الجامعي في الجزائر مع متطلبات عالم الشغل. *مجلة المقدمة للدراسات الانسانية والاجتماعية،3*(02)، الصفحات 108-121.

[3]- الزهراء فضلون. (2019). مدى استجابة برامج التكوين الجامعي لمتطلبات الشغل في عصر المعرفة من وجهة نظر الطلبة -دراسة استطلاعية بجامعة أم البواقي-. *مجلة المعيار، 23*(45)، الصفحات 1117-1133.

[4]- ليلى بتقة. (2022). مخرجات الجامعة الجزائرية ومتطلبات سوق العمل بين الاستيعاب و الإقصاء الاجتماعي. *دراسات اقتصادية، 16*(01)، الصفحات 74-88.

[5]- سمير قاسي، ومشري راضية. (2022). حاضر التشغيل عند الشباب خريجي الجامعات الجدد في سوق العمل الجزائري- مقاربة سوسيولوجية-. *مجلة دراسات في علم اجتماع المنظمات، 09*(02)، الصفحات 88-105.

[6] -علي الزهرة مولاي. (2013). سوق العمل والموارد البشرية. *مجلة آفاق لعلم الاجتماع، 3*(1)، الصفحات 51-65.

[7]- Destatis statisches Bundesamt. (2022). Education, research and culture.

[8]- deutschland.de. (2018, 08 02 a). ten facts bout the job market in Germany. Retrieved from deutschland.de: https//www.deutschland.de

[10] - قويدر دوباخ، وكحول شفيقة. (2017). استاراتيجية التعليم التعاوني في المدرسة الجزائرية"واقع تطبيقها كاستراتيجية لتعليم المعارف او تعليم القيم". مجلة الجامع في الدراسات النفسية والعلوم التربوية ، 2(6)، الصفحات 211-221.

[11]- محمد يسعد ليلى، وآخرون. (2021). إشكالية التشغيل عند خريجي الجامعة الجزارية. مجلة دراسات في علم اجتماع المنظمات، 9(1)، الصفحات 40-48.

[12]- مروان بن أعراب . (2021). التكوين الجامعي في ظل نظام ل م د وتحقيق التنمية في المؤسسات الجزائرية. مجلة دراسات في علم اجتماع المنظمات، 01(09)، الصفحات 180-189.

[13]- سيدي عابد عبد القادر. (2020). التكوين الجامعي في نظام ل.م.د وعلاقته بمتطلبات سوق العمل من وجهة نظر الطلبة (دراسة ميدانية بجامعة الشلف). مجلة العداد، الصفحات 300-313.

[14]- منى خلف، وآخرون. (2021). محددات عرض العمل في الجزائر دراسة قياسية للفترة 1980-2020. مجلة العلوم الادارية والمالية، 05(02)، الصفحات 339-320.

[15]- بوغازي فريدة .(2021) .قياس مدى تقبل أعضاء هيئة التدريس في كليات جامعة 20 أوت 1955 بسكيكدة للتعليم عن بعد عبر منصة موودل .دفاتر MECAS،(2)17، الصفحات 229-240.

[16]- نادية ليلى لشهب. (2022). المنصات التعليمية عبر الخط -منصة مودل نموذجا-. المجلة الجزائرية للعلوم القانونية والسياسية، 59(03)، الصفحات 734-755.
[17]- سفيان ساسي. (2019). التبادل والشراكة بين الجامعة والمؤسسات الاقتصادية في الجزائر. مجلة سوسيولوجيا للدراسات والبحوث الاجتماعية، 3(1)، الصفحات 220-236.